



Senza chiedere il permesso

for the freedom of migrants — من أجل حرية المهاجرين —
— 为移民自由 — pour la liberté des migrants —
— تارکین وطن کی آزادی کے لئے — за свободу мигрантов

per la libertà delle e dei migranti

Contro la nuova Salvini e la vecchia Bossi-Fini.

Né sfruttati, né clandestini!

ASSEMBLEA DELLE E DEI MIGRANTI

sabato 23 febbraio ore 15 - Centro Zonarelli, V. Sacco 14, Bologna

Bus 21 dalla Stazione centrale

قانون وزير الداخلية الحالي له عواقب سلبية على المهاجرين. الوزير قرر اغلاق الموانئ بوجه اللاجئين وطالبي اللجوء، الوزير يجرم المنظمات اللائحة المهمة بانقاذ طالبي اللجوء. يهاجم تجربة بلدة "ريانتشي" وينقل "ياوباب" ويمارس عمليات اخلاء اماكن سكن اللاجئين والمهاجرين. القانون الحالي يعرّي المهاجرين من النساء والرجال من ابسط الحقوق. توجهات الوزير سالفيني تلتى الإقامة لاسباب انسانية وكذلك حق الإقامة لطالبي اللجوء وقصار السن الغير مصطحبين- رغم معارضة بعض الولاية - وتمديد المدة الزمنية في مراكز الحيس لطرد المهاجرين لاوطانهم وتفكيك نظام "سبرار". اضافة الى ذلك وزير الداخلية الحالي بوجه باستمرار تهم للمهاجرين كالعنف الجنسي والإجرام وبيع المخدرات، عنصرية الحكومة الحالية تخلق جو يشجع البعض على ممارسة العنف ضد الافارقة وتنظيم مجموعات لمطاردة المهاجرين من قبل نفس التعاونيات الممولة لاستضافهم! هذا النوع من العنصرية ليس مجرد محاولة للحصول على اكثر عدد من أصوات الناخبين بقدر ماهو أيضاً أسلوب لاعتاقه ولادة اية مبادرة من قبل المهاجرين. هذا هو الظرف السياسي الذي نواجهه في المرحلة الحالية وضد هذا الواقع يجب ان نهيء الظروف لكي يخرجون المهاجرين من صمتهم ولإسماع صوتهم للحصول على حقوقهم سوينا.

سياسة التخوف لوزير الداخلية الحالي لا تمنعنا من التضال ضد من يمارس يومياً ادارة العنصرية. لجان التحقيق المحلية التي تدرس طلبات اللجوء تقوم بالعمل القدر برفض اصدار حق اللجوء والإقامة وهذا ما يعنى عملياً تحويل طالبي اللجوء الى حبيساء في مراكز اعادة المهاجرين CPR او التشرّد في الشوارع بانتظار الطرد. من شهر يوليو تهيئت تلك اللجان لتطبيق تعليمات وزير الداخلية لرفض تصريح الإقامة لاسباب انسانية فلذلك وصل مستوى الطلبات المرفوضة في شهر نوفمبر الى 80% بينما في سنة 2017 كان المعدل حوالي 58%. في شهر نوفمبر نسبة من حصلوا على الإقامة لاسباب انسانية لايتجاوز 5% بينما في سنة 2017 كانت 25%. الآن القانون الجديد يعطي للجان المحلية حرية اوسع للتصرف. بما يتعلق بالإقامة للحالات الخاصة (العلاج، العنف العائلي، الأستغلال، الكوارث) سوف يكون من اختصاص مراكز الشرطة Questure. اللجان المحلية اضافة الى العمل على إصدار تصاريح الإقامة الجديدة للحماية الخاصة (ضحايا الأضطهاد او التعذيب) يجب العمل على تقييم آلاف من الطلبات السابقة المقدمة قبل تاريخ تنفيذ مرسوم القانون الجديد. ما هو مصير هؤلاء النساء والرجال المهاجرين؟

البعض ، كما يحصل في بولونيا و مودينا، وقبل اكثر من سنتين وهم في انتظار قرار اللجنة المحلية والى متى سيطول انتظارهم لكي يخرجوا من قفص الضيافة؟ الوضع القانوني لطالب اللجوء اصبح امتياز لقلّة من اللاجئين، نحن لحد الآن لا نعرف اذا *prefetture* و *questure* لمدينتي بولونيا و مودينا واللجنة المحلية المختصة سوف يصدرن تصاريح الإقامة لأسباب انسانية لمن قدم الطلب قبل تاريخ 5 أكتوبر 2018 عندما كان مرسوم القانون لم يدخل حيز التنفيذ حتى ذلك الحين. حسب آخر التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية تؤكد على ان الطلبات السابقة ستتمّم حسب القانون الجديد وبهذا الحال سنجد ان هناك عدم مساوات بالتعامل مع الطلبات المقدمة سابقاً اي قبل القانون الجديد والمقدمة بعد صدوره. بالنسبة لمن حصل على الإقامة لأسباب انسانية قبل دخول القانون الجديد حيز التنفيذ عليه تغييرها الى اقامة لأسباب العمل واذا لم يكن بحوزته عقد عمل عليه مراجعة اللجنة المحلية لغرض الحصول على الإقامة للحماية الخاصة لمدة سنة واحدة (هذا النوع من الإقامة يسمح بالعمل لكن لا يمكن تغييره). المهاجرون الذين تم الأعترا ف بحقهم، من قبل اللجنة المحلية، بالإقامة لأسباب انسانية قبل 5 أكتوبر، لكن لحد الآن هم بانتظار الحصول على الوثيقة بامكانهم الحصول مباشرة من مركز الشرطة *questura* لوثيقة الإقامة للحالات خاصة *casì speciali* لمدة سنتين ومن الممكن تحويله الى اقامة لأسباب العمل.

هذه الحالة تخلق الكثير من الصعوبات ومن الأجراءات الأدارية المعقدة لكي يتم الحصول على حق الإقامة. التوجهات السياسية لـ *prefetture e questure* تجعل من اللجان المحلية تأخذ قراراتها بالأعترا ف بحق اللجوء أو رفضه حسب متطلبات سوق العمل. أوضاع من له الإقامة للحالات الخاصة او الإقامة لأسباب انسانية تشبه كثيراً أوضاع من سبقوهم من المهاجرين المقيمين منذ سنوات في إيطاليا. الكل يعيشون اوقات طويلة من الأنتظار وتحمل كلفة مالية عالية لكي تُجدد وثيقة الإقامة والتي تُصدر غالباً وهي قريبة من تاريخ انتهاء صلاحيتها. وهكذا يعاد العمل بقانون "بوس-فيبي" وتصبح الإقامة في إيطاليا مرتبطة بممارسة الأستغلال وعدم القدرة على الحصول على فرص العمل وحياة أفضل.

إنهاء الحماية الإنسانية يعني أيضاً الكشف عن محدودية الإستراتيجية العنصرية للحكومة الحالية التي تعلن عن أزداتها لطرد آلاف من المهاجرين لبلدانهم، لكن ليس بمقدورها تنفيذ ذلك لشحة الموارد المالية وكذلك لعدم وجود اتفاقيات مع البلدان الاصلية. احدى نتائج هذه السياسة هي ترك المهاجرين لمن يريد استغلالهم من اصحاب العمل ومسؤولي التعاونيات الذين تعودوا على استغلال الأيدي العاملة منذ سنين.

في هذا الوضع نستطيع ان نجد صيغة نضال توحيد طالبي اللجوء والمهاجرين المقيمين في إيطاليا. صيغة هذا النضال يجب ان تواجه العنصرية في إيطاليا والتي تعبر عنها الأساليب المستعملة لإصدار أو رفض حق الإقامة من قبل الهيئات المسؤولة. ولهذا السبب ندعوا الجمعيات والمنظمات المعادية للعنصرية للمشاركة في اجتماع نساء ورجال سيقيم في بولونيا من اجل تنظيم تعبئة ضد اللجنة المحلية المسؤولة عن بولونيا و مودينا وضد *prefetture e questure* لوقف الممارسات التي تُحول طالبي اللجوء والمهاجرين الى غير شرعيين ومستغلين.